

مشاركة السكان في حماية البيئة

أ. عرعرا أنس

جامعة باتنة

ملخص:

تعتبر مشاركة السكان في حماية البيئة العنصر الفعال في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية والإقليمية والدولية، خاصة وأن السكان هم السبب الرئيسي للوضع المتدهور للأنظمة البيئية سواء من خلال الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية، أو التلوث الذي يطال الهواء والتربة والماء، ومع فشل التشريعات والآليات الردعية العالمية والإقليمية والمحلية في الحد من تدمير السكان للبيئة، فإن الاستراتيجية الفعالة هي النهوض بالوعي البيئي لدى السكان من خلال التربية البيئية، الثقافة البيئية والإعلام البيئي، ومن ثم إشراكهم مشاركة فعالة في حماية البيئة.

الكلمات المفتاحية

السكان/ المشاركة/ التنمية المستدامة/ البيئة/ الوعي البيئي/ التربية البيئية/ الثقافة البيئية/ الإعلام البيئي

Abstract:

The people's participation in environmental protection active ingredient in achieving sustainable development of local communities and regional and international organizations, especially as the population is the main reason for the deteriorating situation of environmental regulations, either through over-exploitation of natural resources, or pollution that affects the air, soil and water, and with the failure of legislation and mechanisms deterrent global and regional and local communities in reducing the destruction of the population of the environment, the effective strategy is to promote environmental awareness among the population through environmental education, environmental education and environmental media, and then using them to participate actively involved in protecting the environment.

مقدمة

من المعروف أن الإنسان يعتمد في حياته اعتمادا كليا على البيئة بما فيها من مصادر طبيعية وعليها يعتمد في تطوير معيشته ومؤسساته الاجتماعية والاقتصادية، فالهواء وضوء الشمس والماء والتربة هي العناصر التي لا يمكن للإنسان أن يحيا دونها، كما تقوم عليها أيضا حياة النبات والحيوان التي هي مصدر أساس لغذاء الإنسان، فالبيئة تمثل ذلك الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويعتمد منه مقومات حياته.

لذا نجد الإنسان يعيش في تفاعل مستمر مع البيئة مستخدما هذا التفاعل لتطوير حياته وحياة أجياله من بعده إلى الأفضل، ولهذا كان لزاما عليه أن يتعرف على مكونات هذه البيئة ومشكلاتها ويعي ذلك تماما، حتى يستطيع أن يأخذ منها ما يلبي حاجاته ويحقق مآربه دون أن يتلفها، وبالتالي يحقق التنمية المنشودة.

فالبيئة والتنمية مرتبطتان ارتباطا لا يقبل التجزئة، والتنمية لا يمكن أن تستمر على قاعدة موارد بيئية متدهورة، كما لا يمكن حماية البيئة عندما لا تضع التنمية في حساباتها تكاليف تخریب البيئة.

ويمكن القول أن التنمية المستدامة تهدف إلى كفالة استمرار التنمية مع مراعاة العدالة بين حق الأجيال المتعاقبة في الانتفاع بالموارد المتاحة، وهو اهتمام ينبغي أن يمتد منطقيا إلى العدالة بين أفراد الجيل الواحد في الانتفاع بهذه الموارد، والتنمية المستدامة أساسا عملية تغيير ينسجم فيها استغلال الموارد واتجاه استثمارها وتوجيه التكنولوجيا وتشجيع فيها طاقات الحاضر والمستقبل للوفاء باحتياجات البشر دون إلحاق الضرر بالبيئة.

إن جهود التنمية لا تكتمل أو تتجح إلا بمشاركة من سيشملهم التغيير مساهمة فعالة وبالطريقة الملائمة لهم في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالخدمات التي تؤدي لهم ومشاركتهم في التنفيذ والتقييم. فالمشاركة تعني بالأساس دعوة السكان لحماية بيئتهم وعدم القناعة بالجهود الرسمية التي تبذلها الدولة وحدها، فكل أعضاء المجتمع يستهلكون الموارد وينتجون التلوث وبناء على ذلك فانه من الضروري أن يدرك الجميع أهمية حماية البيئة بالنسبة لنوعية حياتهم، وان يكون لديهم المعرفة والأدوات والأخلاق للمشاركة اليومية بطرق تقلل تأثير أفعالهم على البيئة، فالمجتمع بحاجة لمشاركة واعية ومسؤولة لكل ما يتعلق

بتمتية وحماية البيئة، مشاركة تشمل كل أفراد المجتمع وهيئاته الشعبية منها قبل الحكومية.

ومن هنا كانت تنمية الوعي البيئي وتعديل سلوكيات الإنسان تجاه البيئة من القضايا الأساسية التي حرصت مختلف العلوم الإنسانية والطبيعية على الاهتمام بها والبحث فيها خاصة بعد الفشل الذي لاقته التشريعات والآليات القانونية التي وضعت لحماية البيئة، وتتبع أهمية تنمية الوعي البيئي لدى السكان من كونهم العنصر الفعال في التدهور البيئي الحاصل سواء التلوث أو الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية.

1- التنمية المستدامة والبيئة

عرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية مفهوم التنمية المستدامة أول مرة في تقريرها عام 1987 بأنها: " تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم".¹

وتذهب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (1992) إلى أن التنمية المستدامة تهتم بالبشر وهم أدواتها وهدفها، لذلك فإن تحقيقها يتطلب تلبية احتياجاتهم كأفراد وتنظيم حياتهم كمجتمعات وهم في ذلك لا بد أن يكونوا قادرين على التعامل مع الموارد الطبيعية بحكمة ومعرفة كفيين بعد استنزافها أو بما يؤدي إلى تدهورها وعدم قدرة الأجيال القادمة على الاستمرار في استخدامها.²

فالتنمية المستدامة تركز على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ليس فقط في المرحلة الحالية، ولكن المراحل المستقبلية والعمل على إشباع حاجات الأفراد الأساسية وتجنب الأضرار البيئية بقدر الإمكان واستحداث بدائل للموارد الطبيعية القابلة للنضوب.

وللتنمية المستدامة أربع أبعاد أساسية تتعلق بالجانب الاقتصادي، الاجتماعي، التكنولوجي والبيئي على النحو الآتي:³

البعد الاقتصادي: التنمية اقتصاديا تعني إجراء تخفيضات مطردة في مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة وللموارد الطبيعية، بتحسين كفاءة استخدام الطاقة وكذلك تغييرا في أنماط الاستهلاك بتغيير في أسلوب الحياة وذلك للحفاظ على هذه الموارد.

البعد البشري: التنمية المستدامة تعني بشريا تأمين الاحتياجات الأساسية للسكان الذين يعيشون في فقر مدقع (التعليم- الرعاية الصحية- المياه النظيفة)، وكذلك تحسين الرفاهية الاجتماعية وحماية التنوع الثقافي والاستثمار في الموارد البشرية من تدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية والفنيين والعلماء وغيرهم، الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية.

البعد التكنولوجي: التنمية المستدامة تعني التحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ، وتكون قريبة قدر المستطاع من "انبعاثات الصفر" أو العمليات "المغلقة" وتقلل من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد، وترفع كفاءتها أو تحد من استخدام الوقود الأحفوري غير المتجدد (البترول والفحم) وتسرع في استحداث موارد للطاقة المتجددة.

البعد البيئي: التنمية المستدامة تعني حماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية وعدم الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الآفات التي تلوث هذه الموارد الطبيعية كمصايد الأسماك والغابات بمستويات غير مستدامة، والتنمية المستدامة تعني ترشيد استهلاك المياه وتحسين كفاءة شبكات المياه ونوعيتها وعدم سحب المياه السطحية أو الجوفية إلى درجة كبيرة تحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية وتؤدي إلى عدم القدرة على تجديدها، وتعني أيضا حماية الأصناف الحيوانية والنباتية من خطر الإنقراض.

لقد نشأ مفهوم التنمية المستدامة نتيجة النقص الملحوظ في النماذج السابقة عنه للنمو والتنمية التي لم توفر قاعدة عريضة وكافية يستند إليها في إصدار الأحكام المتوازية عن تكاليف ومنافع مختلف السياسات التنموية، هذه الأخيرة التي أفرزت عن قصد أو عن غير قصد، وبحجة تحقيق الإنسان وآماله، نتائج انعكست سلبا على كل ما حققه الإنسان من تقدم، لقد تمثلت هذه النتائج في التدهور البيئي على المستوى العالمي والإقليمي والدولي ممثلا في: التسخين الحراري للجو، فقدان طبقة الأوزون، نقص المساحات الخضراء والأمطار الحمضية وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر، نفاذ الموارد الناضبة، تعرية الأراضي وانخفاض إنتاجيتها، تزايد معدلات الفقر وانتشار الأمراض الفتاكة وسوء التغذية والأمية وغيرها من المشكلات البيئية والاجتماعية، وهكذا أصبح اعتماد الاعتبارات البيئية والاجتماعية كجزء من المعطيات التي يتم بناءا عليها تصميم السياسات التنموية لتحقيق التنمية المستدامة.⁴

فالبينة تعتبر العنصر الحيوي والفعال في مجال التنمية المستدامة، فالاستدامة لا تتعلق بالبعد الاقتصادي أو الاجتماعي بقدر ما ترتبط بالاستمرارية والمحافظة على البيئة والتي يركز عليها كل من البعدين الأولين.

عرف المؤتمر الدولي للبيئة الذي انعقد في استوكهولم سنة (1972) البيئة بأنها: "كل شيء يحيط بالإنسان".⁵ أي أنها الإطار الذي يعيش فيه الإنسان و يحصل منه على كل متطلبات حياته من غذاء، لباس ومأوى، ويمارس فيه علاقاته مع الكائنات المحيطة به.

وتذكر الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية بأن البيئة هي: "مجموعة الظروف الخارجية التي تؤثر في حياة و تطور الكائنات".⁶

والبيئة هنا تعني كل العناصر الطبيعية والحياتية التي توجد حول الكرة الأرضية وعلى سطحها وفي باطنها، الهواء ومكوناته الغازية المختلفة، الطاقة ومصادرها، مياه الأمطار والأنهار والبحار والمحيطات، سطح التربة وما يعيش عليها وبداخلها من نبات وحيوان، الإنسان بثقافته المختلفة وعلاقاته الاجتماعية وأهمية التفاعل بين تلك الثقافات والعلاقات.

إن التلازم القائم في الحضور بين الإنسان والطبيعة فرض وجود علاقة مستمرة غير منقطعة بينهما على الرغم من الخصوصيات التي يمتاز بها كل منهما، تلك هي إشارة واضحة إلى فهم حقيقة مؤداها أن الحاجة إلى التعمير هي غريزة عند الإنسان وتنتج ما يسمى بالظاهرة العمرانية وقد أخذت أشكالاً وتطورات متواصلة عبر قرون من الزمن، وما يشار إليه هنا أن نمط الحياة الحضري، تحكمه عوامل بيئية وأخرى اجتماعية هي غاية في التعقيد وتساهم في رفاهية الإنسان وترقيته من ناحية، ولكنها تخلق له مشاكل متعددة وغير منظورة من ناحية أخرى.

هذا ما خبرته المجتمعات المتقدمة، والتوجه ذاته خبرته أيضا البلدان النامية عند استقلالها حيث هي الأخرى عمدت سياسات حضرية مثل بناء المدن والتجمعات السكانية الجديدة (New Towns)، والفضاءات العمرانية، وظلت هذه العملية تتزايد بشكل مضطرب وملفت للنظر في الوقت ذاته، مما ترتبت عنها عديد من الأزمات المختلفة داخل المدن وعلى أطرافها (Periphery)، وفي كل الحالات تبدو أن الفضاءات التي تتعين بها حدود

المدن متأثرة إلى حد كبير بالنشاط الإيكولوجي الاقتصادي للسكان، أي استغلالهم للموارد الطبيعية المتاحة وإنتاجهم وسائل مصنعة واستهلاكهم لمواد مختلفة.⁷ وهي سلوكيات إنتاجية واستهلاكية تفرز في شكل تلوث بيئي يضر بالإنسان والطبيعة على حد سواء، إذا لم يخضع لتسيير صارم، ويصبح المحيط الذي نتواجد فيه أي مدينة موجودا ولا يساعد على الاستقرار والحياة، ويعطي بالتالي صورة لحياة حضرية غير حضارية.

ولما كانت حماية البيئة من الأمور التي تخص كل مجتمع على حداء، كما هي من شأن السكان جميعا الذين يشاطر بعضهم البعض في تعمير الأرض على نطاق واسع، فإن مفهوم الأمن الوطني للمجتمع لم يعد يرتبط بالأمن العسكري وحده كما كان عليه الحال في الماضي، لكن التفسير الشامل للأمن الوطني في الوقت الراهن هو قدرة المجتمع على تأمين استمرار مصادر قوته في كل المجالات بما فيها المجال الاقتصادي لمواجهة المخاطر التي تهدده وتأمين متطلبات الحياة الأساسية لأبنائه في الحاضر والمستقبل ويرتبط هذا التأمين بتلوث البيئة والاستخدام الجائر للموارد الذي قد يؤدي إلى خلل داخلي وانهايار عناصر قوة المجتمع، ولذلك أصبح التحدي الذي يواجهه العالم على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي يتعلق بالتوفيق بين النمو الاقتصادي والسكاني من ناحية، وبين الحفاظ على العناصر الأساسية للحياة من خلال الحفاظ على البيئة من ناحية أخرى، من هنا أصبحت المشاكل البيئية تهدد الأمن الوطني من خلال التأثير على الانتعاش الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.⁸

ومن أجل هذا شهدت السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في اهتمام العلماء والمخططين والسياسيين ورجال الاقتصاد وعلماء الاجتماع بالبيئة، وأصبحت دراسة البيئة والمشكلات العديدة التي يصنعها الإنسان نتيجة تعامله غير العاقل والجائر مع موارد بيئته من الأمور الخطيرة التي باتت تقلق بال الباحثين وتستحوذ على اهتمامهم وجهودهم، فالتصدي لمشكلات البيئة اليوم لا يقتصر على التلوث بل يتعداه ليشمل باقي المشكلات البيئية كالمروور والإسكان واستنزاف الموارد ونقص الغذاء وتدهور التربة والتصحر وزيادة السكان... وغيرها ومع تنوع وتعدد المشكلات البيئية تتنوع وتتعدد الإجراءات التي تتخذ لحماية البيئة، فهناك من يرى حماية البيئة عن طريق تكنولوجيات جديدة، وهناك من يرى حماية البيئة بالتنظيمات التشريعية والقوانين الصارمة وهناك من يرى حماية البيئة بتعديل أنظمة الإدارة البيئية، وهناك من يرى

حماية البيئة بزيادة الإعتمادات المالية اللازمة إحداث الإصلاحات المناسبة في البيئة وبناء أنماط بديلة من التنمية تعتبر حماية البيئة بعدا أساسيا من أبعادها.⁹

2- السكان والمشكلات البيئية

عرف معجم العلوم الاجتماعية السكان بأنهم: " بأنهم مجموعة من الأفراد وما يتصل بهم من حيث عددهم وتوزيعهم الجغرافي ودرجة كثافتهم وأسلوب تجمعهم أو تفرقهم في الأحياء أو المدن أو القرى، ونوع تكوينهم أي الصفات الأساسية التي يتميزون بها."¹⁰

ويُعرف السكان بأنهم: "عدد الأفراد الموجودين داخل حدود دولة معينة من المواطنين والأجانب المقيمين إقامة دائمة، أو داخلها وخارجها معا من المواطنين في فترة معينة من الزمن."¹¹

لقد ارتفع النمو السكاني في العالم من 2,53 مليار في عام 1950 ليصل إلى 6,89 مليار عام 2010 حسب الإحصائيات التقديرية للأمم المتحدة،¹² وقد أعلن رسميا أن عدد سكان العالم قد بلغ 7 مليار نسمة في 31 أكتوبر 2011.¹³ ويُعد التزايد السريع في عدد سكان العالم ظاهرة حديثة، ومنذ نحو 2000 عام كان تعداد سكان العالم نحو 300 مليون نسمة واستغرق الأمر أكثر من 1600 عام كي يتضاعف عدد سكان العالم إلى 600 مليون، وقد بدأ التزايد السريع في تعداد سكان العالم انطلاقا من عام 1950 حيث طرأت حالات انخفاض على معدلات الوفيات في المناطق الأقل نموا.¹⁴ وقد وصف المختصون هذا النمو السكاني الكبير بالانفجار السكاني نتيجة التزايد المتسارع للتعداد مقارنة بالفترات التي سبقت عام 1950.

والانفجار السكاني لا يعكس أثره فقط على نقص الغذاء، وإنما يمتد الأثر إلى كل المكونات البيئية الطبيعية والمبنية: أزمة في الطاقة، زحام في المستوطنات البشرية، تلويث للماء والهواء والتربة، نقص كبير الثروات المعدنية، نقص كبير في الماء العذب الصالح لاستخدامات الإنسان المختلفة، نقص في الموارد المتجددة من غابات ومراعي وأحياء برية ومائية، مشكلات سياسية واجتماعية تتسبب في الشقاق والخلاف. فالانفجار السكاني إذن مشكلة تتجم عنها مشكلات لا ينجو منها أي مجال من مجالات الحياة البشرية، وهي بذلك تعتبر أضخم حدث تعرض له كوكب الأرض منذ ألف مليون سنة

الماضية، فالأحداث الجيولوجية الضخمة التي مرت على الأرض لم تصل درجة تهديدها إلى حالة الخطر التي تواجهها اليوم جراء الازدياد المتعظم في عدد السكان في العالم.¹⁵

ويتبين أن الإنسان قد نسي أو تناسى أنه عنصر مكمل لعناصر البيئة واعتبرها مخزنا ضخما للثروة، فأطلق لقدراته البيولوجية العنان لاستغلال إمكانياته والسيطرة عليها، وقد أدى هذا الخلل في تصور الإنسان إلى مجموعة من المشكلات تكاد تذهب بحياته على هذا الكوكب... فالانفجار السكاني مشكلة، والتلوث مشكلة، واستنزاف موارد البيئة مشكلة، وإخلال التوازن الطبيعي للبيئة مشكلة... إنها مشكلات صنعها الإنسان في البيئة وعليه اليوم أن يواجهها ويتغلب عليها، ولكن قبل ذلك عليه أن يفهمها.¹⁶

3- مشاركة السكان في حماية البيئة

تعرف المشاركة بأنها: " عملية إسهام المواطنين تطوعا في أعمال التنمية سواء بالرأي أو العمل أو التمويل أو غير ذلك من الأمور التي تؤدي إلى تنمية المجتمع وتحقيق أهدافه."¹⁷

وتعرف أيضا بأنها: " تفاعل الفرد عقليا وانفعاليا في موقف الجماعة بطريقة تشجعه على المساهمة في تحقيق أهداف الجماعة والمشاركة في تحمل المسؤولية."¹⁸

أما مشاركة السكان في التنمية فتعرفها الأمم المتحدة بأنها: " مساهمة جماهير الأهالي الفعالة في عمليات اتخاذ القرار لتحديد الأهداف المجتمعية وحصر وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وكذلك مساهمة الأهالي التطوعية في برامج ومشروعات التنمية."¹⁹

وتعرف أيضا بأنها: " مشاركة الأفراد والجماعات والقيادات على أساس الشعور بالمسؤولية الاجتماعية مما يؤدي إلى الإسهام في عدد من مجالات التنمية المحلية في إطار من القيم والمبادئ التي تقوم عليها منظمات وجماعات لها دورها الأساسي ومسؤوليتها في مجال التخطيط لمشروعات هدفها رفع مستوى معيشة الناس."²⁰

ويتبين أن مشاركة السكان في التنمية قائمة على أهمية توافر الإحساس بالمسؤولية المجتمعية لدى السكان وهو الوازع الذي يؤدي بهم إلى المساهمة في مشاريع التنمية سواء ما تعلق بالتنمية الاقتصادية أو التنمية الاجتماعية من

جهة أو ما تعلق بحماية البيئة من جهة أخرى، وكذلك يؤكد على دور القيادات المحلية وتأثيرهم في اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف من أجل تحسين الظروف المعيشية لمجتمعهم وخاصة البيئية منها.

وانطلاق من ذلك، فإننا ندرك وبصورة مطلقة بأن التنمية المستدامة تقوم على ساقين أحدهما الجهود الحكومية والأخرى جهود السكان، ومن غير الممكن أن تسير التنمية بساق واحدة، فالحكومة وحدها لا يمكنها أن تقوم بكل متطلبات التنمية المستدامة وعملياتها، ومن ثم فمن الضروري مشاركة السكان في وضع وتنفيذ الخطط، ذلك لأن التغيير لا ينجح إلا إذا تم عن رغبة واقتناع وإرادة من السكان، وهذا يعكس دور المشاركة في التنمية المستدامة وفي مواجهة المشكلات البيئية وبخاصة مشكلات التلوث حيث يمكن لمشاركتهم أن تسهم إسهاما فعالا مباشرا في تعديل السلوك الإنساني ليصبح أكثر ايجابية في تعامله مع البيئة من حوله وكذلك تنمية الوعي البيئي من أجل الحد من المشكلات البيئية لضمان حياة أفضل لإنسان العصر والأجيال المقبلة.

فالنهوض بالوعي البيئي هو شرط أساسي لمواجهة المخاطر البيئية في أي مجتمع، ولن يتصرف السكان على نحو مسؤول تجاه البيئة ولن يقوموا بتقديم الدعم الضروري لبرامج البيئة إلا إذا كان لديهم الوعي البيئي الكافي، ويجب أن يقوم الوعي البيئي على أساس معرفة علمية وتقنية وموضوعية، ولا بد أن تكون المعلومات المعروضة مناسبة للفئات المستهدفة، فالوعي البيئي هو: "عملية تكوين القيم والاتجاهات والمهارات والمدرجات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان وحضارته بمحيطه الحيوي الفيزيقي".²¹ ويتكون الوعي البيئي في عمومه من ثلاث حلقات أساسية مترابطة ومتكاملة فيما بينها، لا يمكن بأي حال من الأحوال إغفال إحداها، ويمكن إيجازها في الآتي:

التربية البيئية: هي ذلك النمط من التربية الذي يهدف إلى تكوين جيل واع ومهتم بالبيئة والمشكلات المرتبطة بها، إنطلاقا من الأسرة حيث يعتبر المنزل من الأماكن المثالية للتطبيق العملي للمفاهيم البيئية بما يقدمه الآباء من توجيهات ومعلومات للأبناء وممارستهم لسلوكيات على مرأى ومسمع منهم، ثم المدرسة التي يأتي دورها مكملا لدور الأسرة حيث أن كل ما تعلمه الأسرة لأبنائها يغرس في نفوسهم كتلاميذ أكاديميا وتربويا وباستخدام أكثر وسائل الإيضاح لتثبيت الوعي البيئي، فالفصل والفناء والممرات ودورات المياه

وجميع مرافق المدرسة هي حقل يتدرب فيه الطلاب على أفضل طرق التربية البيئية.²²

الثقافة البيئية: المقصود بها خلق وعي عام على مستوى الشعوب موجه للطبقة المثقفة والعاملة تبدأ من توفير مصادر المعلومات كالكتب والنشرات وإشراك المثقفين البيئيين في الحوارات والنقاشات المذاعة والمنشورة وفي الحوادث والقضايا البيئية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالمجتمع بأسلوب مبسط.²³

الإعلام البيئي: وهو استخدام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري المقروءة والمسموعة والمرئية في الدعوة للمشاركة بتغيير السلوك وتعزيز المشاركة الشعبية بعرض الخطط المتعلقة بالسياسة البيئية على السكان، وتنويرهم من خلال تقديم المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرار والحفز على التغيير إلى الأفضل.²⁴

وبذلك يمكن أن نعتبر مشاركة السكان أنفسهم إستراتيجية في تنمية المجتمع وتختلف النظرة إلى المشاركة من حيث أنها وسيلة أو غاية؟ ففي بعض المواقف يمكن أن تكون المشاركة أداة لتوجيه سياسة المنظمة وحمايتها، وفي موقف آخر يمكن أن تكون المشاركة وسيلة علاجية أو تعليمية لتغيير الاتجاهات ومساعدة التنظيم على تحديد أهدافه.

و يمكننا أن نحدد أهم إستراتيجيات مشاركة السكان في التنمية المستدامة في الآتي:²⁵

- إستراتيجية التعليم العلاجية Education Therapy Strategy

تقوم على أساس أن المشاركة تؤدي إلى تدريب السكان للعمل سويا لحل مشكلات المجتمع ولتقييم ولتدعيم التعاون كأسلوب لحل المشكلة، وهذا بدوره يدعم الجهود الحكومية في التنمية ويقود المجتمع إلى تحقيق النمو والتعرف على مشكلاته المختلفة وعلاجها.

- إستراتيجية تغيير السلوك Behavioral change strategy

لقد تبين أنه من خلال المشاركة يمكن تعديل السلوك عن طريق تأثر الأفراد بالجماعات التي ينتمون إليها، وتعتمد هذه الإستراتيجية إلى توجيه التغيير بالإضافة إلى التأثير على سلوك الفرد من خلال عضويته للجماعة، إن

الهدف هو إحداث التغيير في الأنساق الفرعية عن طريق تغيير سلوك أعضاء النسق أو ما يقدمه النسق من تأثير على الأفراد.

وتغيير السلوك يتم كلما كان المشاركون لديهم شعور قوي بالتوحد مع التنظيم، كما يجب أن يشعر المشارك بالفائدة من وراء المشاركة نفسها.

- إستراتيجية إستكمال هيئة العاملين: Staff supplement strategy

يقوم المشاركون من السكان بتحمل الإنجاز في المنظمة التي تعاني من ندرة الموظفين، وتقوم هذه الإستراتيجية على فلسفة مؤداها أن منظمات الرعاية ليست بحاجة إلى الخبراء والموظفين ولكنها بحاجة أكثر إلى سكان يعرفون كيف يواجهون مشكلاتهم.

- إستراتيجية التعاون: Cooperation Strategy

تقوم هذه الإستراتيجية على أساس أن المشاركة تمنع وجود بعض العقبات المتوقعة عند تنفيذ خطة التنمية، وأن تعاونهم وإسهامهم أمر ضروري للتغلب على بعض الصعوبات وبذلك فإن إستراتيجية التعزيز و التعاون تعتبر عملية يمكن عن طريقها تأمين عناصر جديدة، تسهم في بناء سياسة المنظمة بما يحول دون وجود ما يهدد استقرارها واستمرارها.

- إستراتيجية سلطة أو قوة المجتمع: Community Power strategy

و هي تقوم على أساس أن الأفراد يسعون إلى الحصول على القوة و التأثير من خلال إقتناء أو إمتلاك الثروة والمكانة، ولذلك فإنه يمكن أن تكون المشاركة وسيلة لتكوين تنظيمات إجتماعية تضيف قوة على أعضائها للتأثير في القرارات المجتمعية.

4- الجزائر و حماية البيئة

يوجد في الجزائر نوع من الوعي بهذه المشكلة إلا أن طرق المعالجة ما زالت في بدايتها الأولى بعد خوض تجارب الإسكان الشعبي المكثف، وهذا ما ترتب عنه تدهور في الحالة الايكولوجية للمحيط في المدن الجزائرية أي أن السكان ينتجون التلوث بقدر لا يستطيعون التحكم بناصيته، وعليه؛ فالدعوة موجهة إلى سكان هذه المدينة إلى المشاركة في الحل والحد والتخفيف من التلوث البيئي.

سلكت الجزائر على غرار معظم دول العالم العديد من التشريعات لدرء مفسد السلوك البشري ونجحت بذلك في الإعداد واستثارة اهتمام المواطنين وتوعيتهم بصورة أفضل بالقضايا البيئية، و تبقى درجة الاهتمام متواضعة إذا لم ترافقها درجة عالية من الالتزام بتنفيذ القوانين البيئية على أرض الواقع من قبل المسؤولين المحليين عن مكافحة التلوث وحماية البيئة، وتتدخل إشكالية تنفيذ القوانين البيئية وتصطدم مع الذهنيات المتخلفة والمسؤولين المحليين شبه الأميين وغياب المجتمع المدني ووهن تنظيماته البيئية الفعالة.

وعليه، تبدو التشريعات البيئية حبرا على ورق إذا لم نتصدى لدراسة العوامل والأسباب النفسية الاجتماعية، الثقافية والحضارية، الاقتصادية التي تتسبب في عدم الاكتراث بالقانون والتطلع باتجاه الحكم الرشيد.

يجب التذكير هنا بأن نظام العولمة يسعى إلى زيادة الإنتاج والاستهلاك على حساب نوعية الحياة ويضرب بعرض الحائط كل معايير الحفاظ على البيئة وصحة السكان وظروف عملهم وحياتهم، وان ما يرصد من ميزانيات هذا الاتجاه يعد جزءا جد يسير مقابل ما يرصد من مبالغ ضخمة تعنى بالجدوى الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي.

إننا نخطئ عندما نعقد العزم كل العزم على أن التشريعات والقوانين المسلوقة المتعلقة بمسائل حماية البيئة والمحافظة عليها وحدها شأن تنظمه المنظومة التشريعية وتسهر على تنفيذه الإدارة المحلية، كما أن التبشير بأفق تنمية مستدامة يشارك فيها المجتمع والدولة على حد سواء لا يستتزم المصادر الطبيعية غير المتجددة (الغاز، النفط، المعادن)، وفوضى تخلف الإنتاج واستقطابه كمتطلبات غير المتطلبات الأساسية للإنسان الجزائري تبقى كلها أمورا في نظرنا قاصرة لأن القوانين والنشاط المكثف لاستغلال الموارد الطبيعية لن يحقق الغرض المرجو منهما، وهو تحقيق نوعية حياة كريمة لكل الجزائريين، ولن يأتي ذلك ما لم تنطلق هذه التشريعات وهذه المبادرات الاقتصادية باتجاه حماية البيئة، وتستند هذه المقدمات إلى وعي وإدراك يصل إلى عمق ضمير الإنسان الجزائري، ويتحول إلى قيم وضوابط لسلوك من أجل المحافظة على البيئة.

خاتمة

لقد أصبحت قضية البيئة وحمايتها والمحافظة عليها من مختلف أنواع التلوث واحدة من أهم قضايا العصر وبعدا رئيسيا من أبعاد التحديات التي تواجهها البلاد النامية، خاصة في التخطيط للتنمية المستدامة في ضوء التجارب التي خاضتها البلاد المتقدمة ومشاكل البيئة المعقدة التي تحاول أن نجد لها الحلول الممكنة قبل أن تقضي تراكمات التلوث على إمكانية العلاج الناجح.

فالبيئة هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويمارس فيه نشاطه الاجتماعي والإنتاجي. وحيث أن البيئة هي إطار الحياة ومصدر الثروة والإنتاج، فإن الحفاظ على قدرة نظمها والترشيد في استخدام مواردها تساعد على العطاء والإنتاج.

وإذا أردنا أن نحقق تقدما ملموسا فيما يتصل بحماية البيئة من التلوث ومواجهة كافة المشكلات البيئية، فالأمر يتطلب أن تكون التوجهات واضحة وواقعية تتفق وخصوصية البيئة الجزائرية، وأن توضح سياسة اجتماعية واضحة تلعب فيها الحكومة والسكان دورا متاسقا ومتناغما وسيلتهم مشاركة واعية تلقائية مخططة غير متسلطة.

وفي ضوء ما سبق يمكننا أن نحقق المشاركة في حماية البيئة من التلوث ونزيد فاعليتها على النحو التالي:

1- يجب وضع سياسة اجتماعية للمشاركة يراعى فيها عادات وتقاليد المجتمع وهويته.

2- يجب عند وضع سياسة اجتماعية للمشاركة في حماية البيئة من التلوث مراعاة كل من العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بالمشاركين حتى تكون المشاركة فعالة.

3- مراعاة العوامل السياسية ومصلحة الأغلبية عند وضع سياسة اجتماعية للمشاركة في حماية البيئة.

4- عند وضع سياسة للمشاركة لابد من مراعاة ضرورة مشاركة السكان في وضع هذه السياسة لتدعيمها ومساندتها وإعطائها فرص اكبر للتنفيذ.

- 5- الاهتمام بأي جهود للمشاركة تبذل في إطار حماية البيئة وتدعيمها.
- 6- لابد من دعم الحكومة المستمر، ماديا ورسميا، وفنيا، مع أي جهود للمشاركة في حماية البيئة من التلوث.
- 7- إزاحة البيروقراطية حتى يتوافر للمشاركة مناخ سليم لزيادة فاعليتها.
- 8- الاستفادة من مساهمة وسائل الإعلام في التوعية والإعلان عن المشاركة في حماية البيئة من التلوث.
- 9- الاهتمام بتطوير وتنظيم المشاركة في حماية البيئة من خلال الجمعيات المتصلة بتممية المجتمع وحماية البيئة.
- 10- يجب وضع سياسة تتبنى عدد من القضايا كالمشاركة حق وواجب، الوعي البيئي، الاعتماد على المشاركة في تنمية وتحسين أحوال البيئة ومواجهة مشكلات التلوث.

الهوامش:

- ¹ اللجنة العالمية للبيئة والتنمية مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف. سلسلة عالم المعرفة، العدد 142. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989. ص. 83.
- ² نقلا عن علي أبو طاحون. إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2003. ص. 148.
- ³ وزارة الشؤون البلدية والقروية. دليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية. 1426هـ. ص. 03.
- ⁴ عمري عمار. "إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها". ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة" جامعة فرحات عباس- سطيف. 08/07 أفريل 2008. ص. 04. مأخوذ من الموقع الإلكتروني:
- ⁵ <http://www.univ-ecostif.com/seminars/ddurable/07.pdf>. تاريخ الدخول: 2013/05/19.
- ⁶ عبد المجيد عمر النجار. قضايا البيئة في منظور إسلامي. قطر: مركز البحوث والدراسات، 1999. ص. 17.
- ⁷ نقلا عن عصام توفيق قمر. نحو دور فعال للخدمة الاجتماعية في تحقيق التربية البيئية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004. ص. 20.
- ⁸ محمد السيد عامر. المشاركة الشعبية لحماية البيئة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2002. ص. 82.
- ⁹ مركز الإنتاج الإعلامي. التنمية المستدامة في الوطن العربي... بين الواقع والمأمول. [نسخة إلكترونية] سلسلة نحو مجتمع المعرفة. الإصدار الحادي عشر. جامعة الملك عبد العزيز: وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، 1427. ص. 24. مأخوذ من الموقع الإلكتروني: www.reyadaoffice.com/PDF/11.pdf.
- ¹⁰ تاريخ الدخول: 2013/05/19.
- ¹¹ رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني. البيئة ومشكلاتها. ط2. سلسلة عالم المعرفة. العدد 22. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. 1981. ص. 176.
- ¹² إبراهيم مذكور. معجم العلوم الاجتماعية. الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1975. أنظر سكان.
- ¹³ حميد خروف، بلقاسم سلاطانية. الإشكالات النظرية والواقع. منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 1999. ص. 171.
- ¹⁴ United Nations. Population Division. Department of Economic and Social Affairs. World Population Prospects : The 2010 Revision, Estimates, 1950-2010. Available at : www.esa.un.org/unpd/wpp/Exel-data/DB02_Stock_Indicators/WPP2010_DB2_F01_TOTAL_POPULATION_BOT_H_SEXES.XLS. Accessed in : 29/01/2013.
- ¹⁵ Statistiques mondiales. Croissance de la population mondiale. Disponible à : www.statistiques-mondiales.com/croissance_population.html. consultée le: 29/01/2013.
- ¹⁶ باربرا كروسييت وآخرون. حالة سكان العالم 2011. شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية في صندوق الأمم المتحدة للسكان. UNFPA. ص. 02. مأخوذ من الموقع الإلكتروني:
- ¹⁷ www.foweb.unfpa.org/SWP2011/reports/AR-SOWP11.pdf. بتاريخ: 2013/01/30.
- ¹⁸ رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني. مرجع سابق. ص. 115.
- ¹⁹ رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني. مرجع سابق. ص. 112.
- ²⁰ عبد الرحيم تمام أبو كريمة. دراسات في علم اجتماع التنمية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2003. ص. 319.
- ²¹ أحمد زكي بدوي. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان، 1986. ص. 305.
- ²² محمد عبد الفتاح محمد. الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2002. ص. 220.
- ²³ محمد عبد الفتاح محمد. مرجع سابق. ص. 220.

- ²¹ محمد عبد الرحمن الدخيل. البيئة واقع وتحدي. الأردن: مؤسسة اليمامة للتوزيع والطباعة، 2006. ص. 56.
- ²² جمال الدين لطرش. دور الأسرة في تنمية الوعي البيئي لدى الطفل الأسرة الجزائرية نموذج للدراسة الميدانية. رسالة ماجستير في علم اجتماع البيئة غير منشورة. جامعة منتوري قسنطينة. 2010/2011. ص. 120.
- ²³ نبيل كمال الأمير. " دور استطلاعات الرأي العام في نشر الوعي بالقضايا البيئية في مصر ". ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار " استطلاعات الرأي العام في عالم متغير ". ص. 02. مأخوذ من الموقع الإلكتروني: <http://www.cicpo.gov.eg/Day2/nelly%20El%20Amir.pdf>.
- تاريخ الدخول: 2013/05/15.
- ²⁴ هويدا مصطفى. " دور الإعلام في تنمية الوعي البيئي بالتطبيق على قضية التغيرات المناخية ". كلية الإعلام. جامعة القاهرة. ص. 04. مأخوذ من الموقع الإلكتروني: <http://www.ecaa.gov.eg/english/reports/wed2008/wed-pres/dr-hoidamostafa.pdf>.
- تاريخ الدخول: 2013/05/18.
- ²⁵ أحمد مصطفى خاطر. التنمية الاجتماعية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث. 2002. ص. 28.